إليك الترجمة إلى اللغة العربية:**نداء عاجل للمجتمع الدولي: مطالبة الأمهات في إسرائيل بنشر قوة حماية دولية في الضفة الغربية**I. بيان النوايا

I. بيان النوايا

تُعد هذه الوثيقة بمثابة مطلب غير قابل للتفاوض مقدم من ائتلاف الأمهات اليهوديات والعربيات، مواطنات دولة إسرائيل، والموجه إلى الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية. نعلن بموجب هذا عن فقدان الثقة المطلق في آليات الأمن الحالية. لم نعد نطلب، بل نطالب بالنشر الفوري لقوة متعددة الجنسيات ذات تفويض صارم لحماية المدنيين الفلسطينيين. **إن التدخل الدولي ليس مجرد اقتراح؛ بل هو ضرورة أخلاقية وقانونية يجب تنفيذها دون تأخير لضمان قدسية الحياة.**

II. فشل آليات الأمن القائمة

تشير الأدلة الميدانية إلى أن الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية لم يعد يعمل كجهة أمنية محايدة. لقد أصبح الهيكل العسكري متشابكاً بشكل بنيوي مع المشروع الاستيطاني. الوحدات التكتيكية، التي تتكون غالباً من مستوطنين يخدمون في مناطق سكنهم، تعمل تكراراً كدرع للأنشطة التوسعية وليس كحاجز ضد العنف. إن هذا الانحياز الممنهج يجعل الجيش الإسرائيلي غير مؤهل لإنفاذ القانون بشكل متساوٍ، **الأمر الذي يستوجب تدخلاً خارجياً لضمان سلامة الأشخاص المشمولين بالحماية بموجب القانون الدولي.**

III. أدلة إحصائية على التصعيد

تؤكد البيانات الموضوعية الصادرة عن الجهاز الأمني الإسرائيلي حدوث تصعيد خطير في العنف. في النصف الأول من عام 2026، وثقت الأجهزة الأمنية 660 حادثة تُصنف على أنها "جريمة قومية"، بزيادة قدرها 63% مقارنة بـ 405 حوادث تم توثيقها في النصف الثاني من عام 2025. أدت هذه الموجة إلى مقتل ستة أشخاص وإصابة 140 في صفوف السكان الفلسطينيين في النصف الأول من عام 2026 وحده. علاوة على ذلك، ارتفع عدد الهجمات ضد قوات الأمن من 30 إلى 45 خلال نفس الفترة، **مما يشير إلى انهيار تام للنظام لا تستطيع السلطات الحالية، أو لا ترغب، في كبحه.**

إليك الترجمة المقترحة للنص: شاهدوا حجم التواقيع التي تم جمعها حتى الآن - والآن جاء دوركم. تابعوا، وقّعوا، شاركوا وانشروا. يجب على العالم أن يستيقظ - فكل صوت إضافي يعزز المطالبة بالحماية الآن. هل تود أن أقوم بإضافة هذا النص في نهاية المستند المفتوح لديك؟

IV. الغموض الدلالي والتعريفات القانونية

إن الاستخدام المستمر لمصطلح "الجريمة القومية" من قبل السلطات الإسرائيلية يهدف إلى التغطية على جوهر هذه الأفعال. وفقاً لقانون مكافحة الإرهاب الإسرائيلي، فإن الجرائم التي تُرتكب لدوافع سياسية أو دينية أو أيديولوجية بهدف إثارة الخوف أو فرض فعل ما تُشكل إرهاباً. إن الطبيعة الممنهجة لهذه الهجمات - بما في ذلك إحراق المساجد والمنازل والمعدات الزراعية - تستوفي المعايير القانونية للإرهاب. **إن التمييز الدلالي الحالي يخلق معياراً مزدوجاً لإنفاذ القانون يسمح باستمرار تجريد المجتمعات الفلسطينية من ممتلكاتها تحت غطاء "الاحتكاك" أو "شباب الهامش".**

V. توصية بالتدخل المتعدد الجنسيات

هناك سابقة لمثل هذا التدخل. فقوة التثبيت الدولية التي تمت الموافقة عليها لغزة في يوليو 2026 تثبت أن المجتمع العالمي يمكنه التحرك عندما تفشل آليات الأمن. نقترح قوة مماثلة للضفة الغربية يمكنها: **1. العمل كحاجز مادي بين السكان المدنيين والمستوطنين المسلحين. 2. ضمان الوصول دون عوائق إلى المياه والتعليم والرعاية الطبية للمجتمعات المهددة. 3. توفير التوثيق والردع في الوقت الفعلي ضد التجريد الممنهج.**

VI. الخلاصة

إن الاعتراف بالدولة الفلسطينية من قبل 157 دولة عضواً في الأمم المتحدة يجب أن يُترجم إلى حماية ملموسة لمواطنيها. بدون تدخل دولي فوري لاستقرار الضفة الغربية، لن يكون هناك "مسار موثوق" للأمن الإقليمي. إننا نطالب المجتمع الدولي بالانتقال من بيانات الإدانة إلى نشر الموارد الدبلوماسية والأمنية اللازمة لمنع المزيد من الخسائر في الأرواح. الحماية لا يمكن أن تنتظر تسوية نهائية؛ فالتحديد على حياة الإنسان فوري.

قُدم في 7 أغسطس 2026، من قبل "أمهات ضد العنف" (أمهات إسرائيل).

إليك الترجمة المقترحة للنص: شاهدوا حجم التواقيع التي تم جمعها حتى الآن - والآن جاء دوركم. تابعوا، وقّعوا، شاركوا وانشروا. يجب على العالم أن يستيقظ - فكل صوت إضافي يعزز المطالبة بالحماية الآن. هل تود أن أقوم بإضافة هذا النص في نهاية المستند المفتوح لديك؟